الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب سالم لبيض
دائرة مدنين

مجلس نواب الشعب
الواردات
08 ماي 2018
رمز الإدارة ... ع ... ا ... د

تونس في: 08 ماي 2018

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من السيد النائب سالم لبيض الى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و 146 من النظام الداخلي أتوجه إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بسؤال كتابي.

الموضوع: حول تسويغ بحيرة البيبان

تحية طيبة.

سيدي الوزير، ارجوا من سيادتكم تمكيننا من البيانات المتعلقة من تسويغ **بحيرة البيبان** والمبلغ الذي سوغت به ومدى الالتزام بالشروط القانونية في عملية التسويغ

في انتظار ردكم تقبلوا مني سيدي الوزير اسمى عبارات الاحترام.

النائب

سالم لبيض

el: 98 431 690

الفاكس: 71321966 الهاتف:71321932 26 نهج جمال عبد الناصر تونس 1000

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

من

وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
002897 31.05.18
مكتب الضبط المركزي

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي من طرف السيد النائب سالم لبيض

المرجع: مراسلتكم عدد 948 بتاريخ 21 ماي 2018

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه، والمتعلّقة بالسؤال الكتابي الموجه من السيد النائب سالم لبيض إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري نتشرّف بإفادتكم بالإجابة المصاحبة.

تقبلوا سيدي فائق عبارات التقدير والاحترام، والسلام.

السؤال: حول تسويغ بحيرة البيبان (البيانات المتعلقة بتسويغ بحيرة البيبان والمبلغ الذي سوغت به ومدى الالتزام بالشروط القانونية في عملية التسويغ).

الإجابة:

بخصوص عملية تسويغ بحيرة البيبان :

في إطار تصفية ممتلكات الديوان القومي للصيد البحري تمّ الإعلان عن طلب عروض لاستغلال بحيرة البيبان في مناسبتين: الأولى بتاريخ 2011/12/21 والثانية بتاريخ 2012/02/12. وقد أفضى هذا الطلب إلى نتائج غير مثمرة بسبب ضعف مستوى نسب المشاركة وتواضع المبالغ المقترحة ضمن العروض المقدمة (100 ألف دينار) مقارنة بالتقييم المرجعي للاستغلال والذي تم تقديره من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بـ 220 ألف دينار.

و قد تمّ اختيار شركة تنمية بحيرة البيبان على اثر طلب العروض المعلن عنه يوم 24 جويلية2012 بمعلوم قدره 250 ألف دينار بعنوان السنة، غير أن الشركة أخلت بتعهداتها ولم تسدد معلوم الاستغلال وفق التراتيب الجاري بها العمل.

وقد اعتبرت الوزارة ذلك إخلالا بمقتضيات كراس الشروط ووثيقة التعهد وطلبت منها التوقف عن استغلال البحيرة بداية من يوم 2013/01/02.

واعتبارا لما سبق ونظرا لضرورة تسديد أجور العاملين في البحيرة وبقية مستحقاتهم بداية من شهر جانفي 2013 وللمحافظة على السلم الاجتماعي في المنطقة، ونظرا إلى أن الإعلان عن طلب العروض لاختيار مستثمر جديد يقتضي فترة لا تقل عن الشهرين وتكفل الدولة لتوفير الإعتمادات اللازمة لخلاص العاملين في البحيرة وتفاديا لما قد تتعرض له البحيرة من عمليات نهب في غياب استغلالها من قبل مستثمر خاص فانه تم عقد جلسة وزارية بتاريخ 17 جانفي 2013 أقرت بالترخيص لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتفعيل المنافسة بين العارضين الاثنين اللذان كانا قد شاركا في طلب العروض المعلن عنه

بتاريخ 24 جويلية 2012 وهما شركة ايكو ايكو (110 ألف دينار) وشركة التنمية الاقتصادية بالبيبان (220 ألف دينار)، وعلى اثر ذلك وبتاريخ 21 جانفي 2013 تم عقد جلسة مع ممثلي شركة ايكو ايكو وشركة التنمية الاقتصادية بالبيبان عبر خلالها السيد محمد الصويعي ممثل لشركة ايكو ايكو عن رغبته في استغلال البحيرة مقابل الاستجابة للشروط التي قبلت بها الشركة المتخلية والمتمثلة بالخصوص في دفع معلوم سنوي للاستغلال قدره 250 ألف دينار وبالتالي تم إقرار مبدأ اختيار شركة ايكو ايكو لإسنادها استغلال البحيرة باعتبار أن عرضها ينسجم مع توصيات اللجنة الوزارية.

وبالتالي تولى وكيل الشركة المذكورة إمضاء نص كراس الشروط المتضمن بدوره مشروع عقد اللزمة بمختلف المكونات والتي تشمل الجزء البري وكذلك وحدات للإقامة مخصصة للسياحة الايكولوجية. وباشر نشاطه سنة 2013 وقام بتسديد المعاليم الخاصة لسنتي 2013 و 2014 .

هذا وعلى اثر الأضرار التي لحقت بالبنية الأساسية للمصيدة الثابتة (عاصفة يومي 10 و 11 ديسمبر 2014) و باعتبار الالتزامات الاجتماعية والتعاقدية للمستثمر خاصة منها تأمين أجور ما لا يقل عن 80 عامل وخلاص معلوم اللزمة وبطلب من السيد والي مدنين، تمّ عرض الملف على أنظار مجلس وزاري بتاريخ 12 نوفمبر 2015 أفضى إلى إقرار التوصيات التالية:

- مراجعة القيمة الكرائية للبحيرة وتخفيضها إلى 100 ألف دينار عوضا عن 250 ألف دينار بالنسبة لسنوات 2015 و2016 و2017.
- التعجيل في إعداد عقد اللزمة وتمتيعه بالتسوية الاستثنائية
- تسوية وضعية العمال (32 عامل) من خلال ضم الخدمات الاجتماعية بين الصناديق ذات العلاقة

- إقرار برنامج حماية للبحيرة من الصيد العشوائي والمحافظة عليها بصفتها مصنفة منطقة رطبة رمسار.

وتنفيذا لهذه القرارات تمت إحالة مشروع عقد اللزمة من طرف وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي إلى وحدة متابعة اللزمات التي اقترحت بتايخ 26 أفريل 2017 إلحاق شروط استغلال البحيرة في أغراض الصيد البحري بعقد اللزمة، علما أنّه تمّ إعداد مخطط تصرف في مجال الصيد البحري ببحيرة البيبان لإلحاقه بشروط الاستغلال وبمشروع عقد اللزمة وإحالته للوكالة بتاريخ 25 جانفي2018.

بخصوص تسديد معاليم استغلال البحيرة:

تولى المستثمر استخلاص المعاليم المستوجبة إلى حدود سنة 2018.

هذا وقد تم في إطار مشروع تعاون تونسي إيطالي تقييم للثروة السمكيّة المتواجدة بالبحيرة واقتراح جملة من الإجراءات للرفع من مردوديّتها، كما تم في نفس الإطار تركيز مصطبة خراسانيّة من الجهة البحريّة للبحيرة قصد تحسين ظروف عمل البحارة الناشطين في المنطقة.